العلاقات الاقتصاديّة بين الدول العربيَّة الأفريقيّة واليابان (١٩٥٢-١٩٧٣)

Economic relations between Arab African countries and Japan 1952- 1973

أ.م.د. سرمد كعيدي فتحي
الجامعة العراقية/ كلية التربية/
قسم التاريخ الاختصاص: تاريخ
حديث ومعاصر

Assisi. Prof. Dr. Smarmed Acidic Faith
Iraqi University / College of Education / Department of History

أ.م. د. ستار محمد علاوي
الجامعة العراقية/ كلية التربية/
قسم التاريخ الاختصاص: تاريخ
حديث ومعاصر

Assist. Prof. Dr. Sitar Muhammad Allawi Iraqi University / College of Education / Department of History

المُستخلص

للموقع الجغرافي دورٌ فاعلٌ في تأريخ كلاً من العرب واليابان، ففي حين ساعدت عزلة اليابان الجغرافيَّة على حمايتها من الاطماع الخارجية؛ فإن الموقع الاستراتيجي للعرب على مدخل ثلاث قارات كبرى وضعهم تحت رقابة استعمارية منذ مطلع القرن التاسع عشر. وعلى نحوٍ عام، يُشكل الاقتصاديّ أحد أهمّ جوانب القوة في العلاقات الدّوليّة المعاصرة، وبات يؤدي دوراً مهماً في تحديد مكانة الدول ودورها على الصعيدين الإقليمي والدّوليّ، إذ توصف العلاقة بين السياسة والاقتصاديّ بأنهما طرفا مقص إذ لا يجوز الاستغناء عن أحدهما، وكلما تطورت الدول وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، نلحظ اهتمامها بالعلاقات الاقتصاديّة، وذلك ما أنطبق على العلاقات العربيَّة الأفريقيّة واليابان.

في ضوء ذلك، جاء هذا البحث ليُسلط الضوء على طبيعة تلك العلاقات بين عاميّ ١٩٥٢-١٩٧٣، إذ مثل التاريخ الأول انتهاء الاحتلال الأمّيركي لليابان وانطلاق نهضتها الاقتصاديّة على الأصعدة كافة؛ بينما مثل التاريخ الثاني نشوب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بين الدول العربيَّة وإسرائيل ومدى تأثر الاقتصاديّ الياباني تبعات تلك الحرب.

شكلت العلاقات الاقتصاديّة بين اليابان والدول العربيَّة الأفريقيّة، وتحديداً حيال مصر ودول المغرب العربي نماذج مختلطة ومتباينة، الأمّر الذي يتطلب دراسة كل منها على انفراد لمعرفة الخصائص التي يتميز بها كل من هذهِ النماذج، فَضلاً عن طبيعة التوجه الاقتصاديّ الياباني نحوها بشيء من الإيجاز. لذا، قُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة تطرق الأول إلى العلاقات الاقتصاديّة

بين مصر واليابان في حين تناول المحور الثاني طبيعة العلاقات الاقتصاديّة بين دول المغرب العربي واليابان، ومدى تأثر الأخيرة اقتصاديًّاً بقرار الدول العربيَّة المُصدرة للنفط رفع شعار النفط سلاح في المعركة عقب حرب تشرين الأول ١٩٧٣، بينما ناقش المحور الثالث دور الدّولة في دعم الاقتصاديّ الياباني وامكانية استفادة الدول العربيَّة الأفريقيّة من تلك التجربة النادرة، لاسّيما ان أغلب الدول العربيَّة الأفريقيّة تتشابه مع اليابان بضآلة المواد الأولية الخام وفي مقدمتها النفط.

الكلمات المفتاحية: الدول العربيَّة الأفريقيّة، اليابان، العلاقات الاقتصاديّة.

Abstract

The geographical location played an active role in the history of both the Arabs and Japan. While Japan's geographical isolation helped protect it from foreign greed; The strategic location of the Arabs at the entrance to three major continents placed them under colonial control since the beginning of the nineteenth century. In general, the economy constitutes one of the most important aspects of strength in contemporary international relations, and it has played an important role in determining the status and role of states at the regional and international levels. Despite the progress, we note her interest in economic relations, and this applies to Arab-African relations and Japan.

The economic relations between Japan and the Arab African countries, specifically towards Egypt and the Maghreb countries, have formed mixed and disparate models, which requires studying each of them separately to know the characteristics of each of these models, as well as the nature of the Japanese economic orientation towards it with some brevity. Therefore, the research was divided into two axes.

The first dealt with the economic relations between Egypt and Japan, while the second axis dealt with the nature of economic relations between the Maghreb countries and Japan, and the extent to which the latter was affected

economically by the decision of the Arab oil-exporting countries to raise the slogan of oil as a weapon in the battle after the October 1973 war.

Keywords: African Arab countries, Japan, Economy.

المُقدمة

لا شك إنَّ دراسة العلاقة بين الدول العربيَّة الأفريقيّة واليابان هو جزء من موضوع رئيس يدور حول العلاقات العربيَّة –اليابانيَّة من جهة، والعلاقات اليابانيَّة الأفريقيّة من جهة أُخرى. والذي تضح أهمّيته من خلال أن اليابان تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الثقل الاقتصاديّ او الحجم الناتج المحلي الاجمالي، كما إنَّ اليابان قدمت نموذجاً للتنمية يعكس خصائص تعبر عن الواقع العربي والأفريقيّ أو قريبة منه. فالحضارة اليابانيَّة هي حضارة شرقية تختلف عن الحضارة الغربية، كذلك يمكن أن تمثل اليابان بالنسبة للدول العربيَّة الأفريقيّة أداة للتوازن في تعاملها مع الدول الاوربية والولايات المتحدة الأمّيركية والاتحاد السوفيتي، ويزيد من أهمّية هذا التعامل أن اليابان ليست لها اطماع استعمارية وتستطيع أن تقدم للدول العربيَّة البضائع والتكنلوجيا الرخيصة ودون مأرب سياسيَّة. وعلى الجانب الآخر فأن اليابان في حاجة إلى الإمدادات العربيَّة من المواد الخام وانشاء الصناعات التحويلية والحفاظ على طرق الملاحة البَحرِيَّة، وهي مسائل توضح مدى الفائدة المُتبادلة التي يجنيها كلا الجانبين من تطوير العلاقات بين الدول العربيَّة الأفريقيّة واليابان.

المحور الأول: العلاقات الاقتصاديّة بين مصر واليابان ١٩٥٢-١٩٧٣:

تأرجح توجه اليابان نحو مصر بين مراحل مختلفة، مرتبطاً بالأوضاع الخاصة بالدولتين داخل الإطار الدّوليّ والإقليمي من جهة، وتحقيق المصلحة القوميَّة من جهة أُخرى. وتعود الجذور الحديثة للعلاقات بين الطرفين إلى الاهتمام الياباني في مصر، والذي يتلخص في اتجاهها لدراسة الخبرة المصرية في الإصلاح والتنمية والتعليم. فَضلاً عن الوقوف على تجربتها في محاولة التخلص من الحُكم الأجنبي وذلك في إطار سعيها للتخلص من المعاهدات غير المتكافئة التي فرضتْ عليها من قبل الغرب عام ١٨٥٨، لاسيما وأن مصر سبقتْ اليابان في الأخذ بأسباب التحديث مُنذ حُكم محمد علي باشا(١٨٠٥-١٨٤٨)[١].

ثمة أمران أساسان دفعا اليابان للاهتمام بمصر يرتبطان بالخبرة الأوربية، أولهما: رغبة اليابان في التعرف على واقع حفر قناة السويس لاكتساب الخبرة بالنظر إلى المعدات الأوربية، إذ لا عجب أن افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، بعد عام واحد على بدأ عمليات التحديث في (عهد ميجي١٨٦٨-١٩١٢)، ساعد اليابان في نقل المعرفة الأوربية وأدواتها إليها[٢]. وثانيهما: يتمثل بدراسة الخبرات الأوربية لاسيما البريطانيّة والفرنسية في كيفية التعامل مع المُستعمرات والتي كانتْ مصر إحداها، وذلك بعد أن حصلتْ اليابان على موطئ قدم لها في الصين وكوريا عام ١٩١٠[٣].

وعليه، ومُنذ مطلع القرن العشرين كان عددٌ من المثقفين والزُعماء السياسيّين اليابانيين يرتادون مصر في طريقهم إلى أوربا، إذ افتتحت أول قُنصلية لليابان في مدينة بورسعيد عام ١٩١٩، والتي كانتْ الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وقام الأمّير هيروهيتو – كان ولي العهد حينذاك- بزيارة مصر في نيسان ١٩٢١، لتعزيز العلاقات الثنائية بين الدولتين، كما أن اليابان بادرتْ إلى اعترافها بالمملكة المصرية فور استقلالها في شباط ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٦ افتتحت اليابان

قنصليتها العامة في مدينة الإسكندرية، وبادلتها مصر بافتتاح قنصلية لها في مدينة كوبي عام ١٩٢٨، وفي عام ١٩٣٦ فتحتْ اليابان قُنصلية أُخرى في القاهرة، بيد انقطع العلاقات بين الجانبين غداة الحرب العالمية الثانية[٤].

أما في الجانب الاقتصاديّ، كانتْ الشركات التّجارِيَّة اليابانيَّة الكُبرى تتعامل مع مصر مُنذ عام ١٩٠٠ لاستيراد عدد من المواد الأولية، ونشطتْ في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين المُعاملات التّجارِيَّة اليابانيَّة في الإسكندرية بكونها أهمّ مراكز النشاط التجاري في مصر[٥].

فعقب استقلال اليابان عام ١٩٥٢، أعادت فتح مفوضيتها في القاهرة في كانون الأول من العام نفسه، وانعكس تبادل التمثيل الدبلوماسي إيجاباً على الاقتصاديّ المصري، فقد اتجه القطاع الخاص الياباني لاستيراد القطن الخام من مصر، وهو الأمّر الذي لم يستمر نظراً لتفضيل معظم شركات النسيج اليابانيَّة شراء الغزل الجاهز من الأسواق الهندية والأمّيركية ما أُدَّى إلى انخفاض الصادرات المصرية إليها[٦].

برغم ذلك تحولتْ مصر مُنذ عام ١٩٥٢ إلى مركز لتطوير العلاقات الاقتصادية اليابانيَّة مع دول المنطقة العربيَّة. قدّمتْ اليابان إلى مصر في تلك المُدة مساعدات رسمية للتنمية الاقتصادية تخدم بالأساس التجارة اليابانيَّة، كما اتجهت مصر إلى الإفادة من خبرات اليابان في مجالات عدة منها الزراعة والصناعة والبنية الأساسية لاسيما مشروع السد العالي إلا أنه ونظراً إلى اختلاف الأهداف اليابانيَّة التي تبغي المصالح الاقتصاديّ فقط، والمصرية التي تريد دعم موقف العالم العربي من قضايا الاستقلال والتحرر السياسيّ، لذا لم توجد أهداف مشتركة يعمل من خلالها الطرفان تؤدي إلى تطوير ودفع علاقاتهما إلى الأمّام[٧]. مع ذلك يُشير الجدول رقم(١) إلى قيمة الصادرات والاستيرادات المصرية إلى اليابان للأعوام (١٩٥٢-١٩٥٦).

جدول(١)

قيمة الصادرات والاستيرادات المصرية إلى اليابان للأعوام (١٩٥٢-١٩٥٦) / مليون دولار [٨]

العام	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٥٢	٦,٢٠٨	١,٠١٨	٥,١٩٠
١٩٥٣	٨,٠٠٤	١,٩٠٨	٦,٠٩٦
١٩٥٤	٦,٨١٤	٩٠٨	٥,٩٠٦
١٩٥٥	٨,٣٢٦	٤,٦٨٢	٣,٦٤٤
١٩٥٦	١٠,٦٢٧	٣,٧٢٣٠	٦,٩٠٤

المصدر: من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ص١٦٣-١٦٤.

يُستدل من الجدول أعلاه على الارتفاع التدريجي للصادرات المصرية إلى اليابان، مقابل ارتفاع متواضع لاستيراداتها منها لذا كان الميزان التجاري خلال تلك المُدة لصالح مصر.

عقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بدأ اهتمام اليابان حيال مصر يتركز على مكانتها المرموقة في العالم العربي وعلى وجود قناة السويس فيها، ولغرض معادلة الميزان التجاري مع مصر تم التوقيع في آذار عام ١٩٥٧ في طوكيو على أتفاق تجاري ينص على شراء اليابان ستين ألف طن من الرز وستين ألف طن من القطن[٩]. ثم عقدت شركة نيبون للتعدين اتفاقية مع الحكومة المصرية في أيلول ١٩٥٧، لتصدير منتجات فولاذية بقيمة سبعمائة ألف دولار، تشتمل على ٨٦٠ طن عن الأنابيب للنفط و١٧٦٤ طن من الأنابيب الأُخرى لمختلف الأغراض[١٠]، وفي عام ١٩٥٨ قدمت الحكومة اليابانيَّة قرضاً بَثّلاثين مليون دولار على شكل بضائع ومُعدات لتنمية الاقتصاديّ المصري[١١].

في السياق نفسه، حصلتْ أربع شركات يابانية على مناقصة لإنشاء المرحلة الأولى لتوسيع قناة السويس في بداية عام ١٩٦٠، بمبلغ أربعة وخمسين مليون

دولار اقترضته مصر من صندوق النقد الدّوليّ، تقوم بموجبه الشركات بتصدير ثلاثة عشر ألف طن من الحديد والصُلب وعدد من المُعدات الصناعية. وصرّح (محمود يونس١٩١١-١٩٧٦)، رئيس مجلس إدارة قناة السويس، بأن العرض الياباني يدل دلالة واضحة على رغبة الجانب الياباني في التعاون الاقتصاديّ الكامل مع مصر في مشروعاتها الكُبرى، مُبيناً إن انخفاض أسعار الشركات اليابانيَّة لن تكون على حساب نوع الصناعة وجودتها، بل ستكون طبقاً للمواصفات العالمية وتخضع تلك المُعدات للتفتيش والرقابة[١٢].

ومن جانبه أعلن مدير شركة ياواتا للصُلب عن أنشاء هيأة لمتابعة أعمال الشركات اليابانيَّة بأسهَمَ (هيأة تنسيق مشروعات قناة السويس) ومقرها في طوكيو باشرتْ عملها في تشرين الثاني١٩٦٠[١٣]. كما طالبتْ الحكومة المصرية من الشركات اليابانيَّة المساهمة في مشروعات مدّ خطوط الأنابيب لنقل الغاز والنفط من الحقول إلى الموانئ، والمساهمة في أعمال البحث والاستكشافات عن النفط الخام[١٤].

وفي ضوء ذلك يوضح الجدول أدنَاه قيمة الصادرات والاستيرادات اليابانيَّة مع مصر للأعوام (١٩٦٩-١٩٧٣).

جدول (٢)

قيمة الصادرات والاستيرادات اليابانيَّة مع مصر للأعوام(١٩٦٩-١٩٧٣)[١٥] / مليون دولار

العام	الصادرات	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٦٩	٩,٨٠٠	٤٠,٩٠٠	٣١,١٠٠
١٩٧٠	١٢,٣٥٧	٤٧,٣٣٩	٣٤,٩٨٢
١٩٧١	١٤,٨٦٣	٣٩,٥٧٥	٢٤,٧١٢
١٩٧٢	١٧,١٨٩	٣٣,٢٠٤	١٦,٠١٥
١٩٧٣	١٣,٦١٨	٤٨,٠٧٠	٣٤,٤٥٢

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

The Far East and Australasia 1971, 3rd . ed., (London, Europa Publications Limited, 1971),p.799;White Paper on International Trade Japan 1973, (Japanese External Trade Organization, 1974),p.212.

يبدو من الجدول اعلاه أن الميزان التجاري لصالح مصر في تلك المُدة، وبذلك تُعدّ من الدول العربيَّة-غير النفطية- تكون فيها صادراتها إلى اليابان أكثَر من وارداتها، ويُعزى ذلك إلى أن نظام التجارة الخارجية فيها يتميز باعتماد نظام الدفع وفق عقد اتفاقيات تجارية، وهي ما لا تقبل عليه الحكومة والشركات اليابانيَّة نظراً لسيادة النظام الرأسمالي هناك. وقد تركزت الصادرات اليابانيَّة إلى مصر على المنتجات الكيمياوية وأنابيب الصُلب والأجهزة الكهربائية وسيارات النقل المختلفة، بينما يشكل القطن والنفط الخام والفسفور والفول السوداني أهمّ الاستيرادات اليابانيَّة من منها خلال تلك المُدة(١٦).

أما السودان التي كانتْ خاضعة للحُكم الثنائي حتى الأول من كانون الثاني ١٩٥٦ فإن علاقتها الاقتصاديّة أخذتْ بالتصاعد التدريجي حتى عام ١٩٧٣. إذ ارتفعت قيمة الصادرات اليابانيَّة إليها من ١٢,٧٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢٨,٩٥١ مليون دولار عام ١٩٧٣، في حين بلغت استيراداتها منها ٣٠,٠٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ ثم إلى ٥١,٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٧٣(١٧). أما أهمّ الصادرات اليابانيَّة إلى السودان فهي المنسوجات والورق والأنابيب والإطارات والمُنتجات المعدنية والأجهزة الدقيقة، أما الاستيرادات فهي القطن والزيوت النباتية وبذور السمسم والفول السوداني وكمية محدودة من النفط الخام(١٨). وبذلك تكون السودان تشترك مع مصر في قيمة صادراتها إلى اليابان أكثَر من استيراداتها في تلك المدة.

المحور الثاني: طبيعة العلاقات الاقتصاديّة بين دول المغرب العربي واليابان حتى عام ١٩٧٣:

لا شك أن طبيعة العلاقات الاقتصاديّة بين دول المغرب العربي واليابان، هي جزء من موضوع يدور حول العلاقات العربيَّة اليابانيَّة من جهة، والعلاقات اليابانيَّة الأفريقيّة لاسيما دول المغرب العربي من جهة أُخرى. إذ تُمثل اليابان لتلك الدول أداة للتوازن في تعاملاتها الاقتصاديّة مع دول السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة الأمّيركية والاتحاد السوفيتي، ويزيد من أهمّية ذلك التعامل أن اليابان ليستْ لها أطماع استعمارية وتستطيع أن تقدم لدول المغرب العربي البضائع والتكنولوجيا الرخيصة نسبياً دون اهداف سياسيَّة، لأنها تبتغي من وراء ذلك الحصول على المواد الأولية التي يتوافر عدد منها في تلك الدول مع وتأمين استمرارية الحصول عليها وتصريف بضائعها فيها[١٩].

تعود العلاقات الاقتصاديّة بين اليابان ودول المغرب العربي، عقب تأسيس عدد من المنظمات اليابانيَّة التي تعمل على تعزيز التعاون مع الدول النامية في بداية عام ١٩٦١، منها(صندوق التعاون الاقتصاديّ لمار وراء البحار Overseas Economic Cooperation Fund)[٢٠]، و(معهد اليابان الاستشاري للدارسات الفنية للمشاريع الصناعية) و(الجمعية الأفريقيّة اليابانيَّة). وتتمثل الأهداف السياسيَّة اليابانيَّة في السعي إلى سيادة في تلك الدول؛ لأن استمرار الصراعات يهدد إمكانية تحقيق أهدافها الاقتصاديّة، فَضلاً عن ما تحمله من تبعيات سلبية مثل زيادة أسعار المواد الأولية وفقدانها سوقاً لتصريف بضائعها[٢١]. وفيما يلي عرض موجز لسياسة اليابان الاقتصاديّة حيال دول المغرب العربي.

استحوذت ليبيا المرتبة الأولى بين دول المغرب العربي من حيث قيمة استيراداتها من اليابان حتى عام ١٩٧٣، وتركزتْ تلك الاستيرادات على المواد الغذائية ومشروبات ومنتجات الصناعة الخفيفة، والإطارات ومعدات النقل،

ومنتجات الصناعة الثقيلة كالحديد والصُلب والسيارات بكافة أنواعها، أما صادراتها فقد كانتْ منخفضة واقتصرت على النفط الخام وبكميات محدودة[٢٢].

أما الجزائر فقد استطاعت البضائع اليابانيَّة أن تجد طريقها إلى أسواقها مُنذ بداية الستينات من القرن العشرين وأخذتْ بالارتفاع التدريجي، إذ شكّلتْ نسبة الصادرات اليابانيَّة إليها نحو ٤ ,٩٪ عام ١٩٦٣، ووصلتْ إلى ٤ ,٢٩٪ عام ١٩٦٦، وذلك غدتْ اليابان بالمرتبة الأولى بين الدول المصدرة للجزائر[٢٣]. ولكن سرعان ما انخفضت بعد ذلك لتشكل نحو ٦ ,١١٪ من إجمالي نسبة الاستيرادات اليابانيَّة، ومردود ذلك هو أن الحكومة الجزائرية رفعتْ رسوم استيراد البضائع اليابانيَّة إلى ثلاثة أضعافها، وبذلك أبعدتْ المنتجات اليابانيَّة عن السوق الجزائرية، وعزت الحكومة هذا الإجراء إلى ارتباط صادراتها بسوق معينة تُشكّل قيداً على حريتها في تنويع مصادر الاستيراد والتصدير، وعقب ذلك غدتْ اليابان في المرتبة السادسة بين الدول المصدّرة إليها[٢٤].

وفي الواقع أن المشروعات التي اجتذبت اليابان إلى الجزائر هي مشروعات كُبرى يُعدّ فيها مجال المنافسة محدوداً بسبب ارتفاع كلفتها ومستلزماتها التكنولوجية[٢٥]، إذ يعود أول مشروع قامتْ اليابان بتنفيذه في الجزائر هو بناء مصفى لتكرير النفط الخام، إذ أرسلتْ(شركة غازولين اليابان المحدودة- Japan Gasoline Co., Ltd- J.G.C)، - وهي شركة متخصصة في الهندسة الكيمياوية – خبرائها إلى الصَّحرَاء الجزائرية لإجراء كشف أولي على المشروع في تشرين الأول ١٩٦٦[٢٦]، وبعد دراسة مستفيضة قامتْ بأنشائه لحساب شركة سوناطراك الجزائرية في عام ١٩٦٩ بطاقة ٥ ,٢ مليون طن. ومُنذ ذلك الحين وكُبرى الشركات اليابانيَّة تُبدي اهتماماً بسوق الجزائر، وقد طورتْ تلك الشركات تعاونها مع سوناطراك التي عهدتْ إليها بناء معمل للغاز السائل وعدد من المشروعات المختلفة التي بلغتْ قيمتها الإجمالية ثلاثة مليارات دينار جزائري[٢٧].

قامتْ شركة ماروبيني ببناء معملين للإسمنت تبلغ طاقة كل منهما مليون طن، أما نيبون للفولاذ فقد كُلِّفتْ عام ١٩٧٣ بإجراء دراسات أولية لمجمع الحديد والصُلب في غرب مدينة في الجزائر بطاقة عشرة ملايين طن في العام[٢٨]. وفي العام نفسه، نفذّتْ الشركات اليابانيَّة عدداً من الاتفاقيات مع أغلب الشركات الحكوميَّة العاملة في القطاع الصناعي الجزائري وتحديداً مع شركة سوناطراك لتزويد وتركيب مرافق التخزين في معمل الغاز الطبيعي، وشركة سوناكوم بإعطائها معدات والآلات ومواد للأشغال العامة. وشركة سونيليك لتسليمها محطات لتوليد الكهرباء والأسلاك والمولدات ومختلف قطع الغيار وغيرها من العقود التي بلغ إجمالي تكلفتها نحو مائة وخمسين مليون دولار؛ وبالمقابل فإن مبيعات الجزائر لليابان تتركز على النفط الخام والزئبق والفلين والحديد[٢٩].

وعلى نحوٍ عام، ثمة عدد من الشركات اليابانيَّة التي لها فروع في الجزائر حتى نهاية عام ١٩٧٣، ولعل أهمّها ميتسوبيشي التي تعمل في ببناء المصانع والاستيراد والتصدير، وسوميتومو وتعمل في مجال تنمية الموارد الطبيعية واستيراد التكنولوجيا، و(شركة كاجيما Kajima Co.)، ومن مهامها العمل في حقل البناء والهندسة والمقاولات، و(شركة نيشمين Nishimn Co.) التي تخصصتْ في تنمية الموارد الطبيعية والتنقيب عن النفط[٣٠].

من جانب آخر، تحتل المملكة المغربية الترتيب الثالث بين دول المغرب العربي في علاقاتها الاقتصاديّة مع اليابان. ويُشكّل الفوسفات والنحاس الجزء الأكبر من صادرات المغرب إلى اليابان، بينما تصدّر اليابان إليها المنتجات الكيمياوية والمنسوجات الصناعية وأجهزة الراديو والأجهزة الكهربائية ولعب الأطفال. وهناك عدد من الشركات اليابانيَّة تعمل في حقل تجارة التصدير والاستيراد وبناء وتنمية الموارد الطبيعية[٣٢].

أما بالنسبة لموريتانيا فإن لها علاقات اقتصادِيَّة محدودة مع اليابان،

برغم ذلك ومُنذ عام ١٩٦٩ تتزايد الصادرات اليابانيَّة إليها باطراد، لاسّيما من المنتجات الكيمياوية والمنسوجات، كما يجوب أسطول الصيد الياباني المياه الإقليميَّة الموريتانية بناءً على الإنفاق الياباني – الموريتاني الذي أبرم عام ١٩٧٠، والذي بمقتضاه تدفع اليابان نصف مليون دولار في العام، وتقديم المعونة الفنية لشركة صيد الأسماك الموريتانية، فَضلاً عن إنشاء مصنعٍ لتعليب الأسماك . ويوجد في موريتانيا فروعٌ لعددٍ من الشركات اليابانيَّة، تعمل في مجالاتٍ اقتصادِيَّةٍ مختلفة[٣٣].

في حين تُعدّ العلاقة الاقتصاديّة بين اليابان وتونس هي الأضعف بين جميع دول المغرب العربي سواءً من جانب الصادرات والاستيرادات، ولعل أهمّ ما تصدّره اليابان إليها المنتجات الكيمياوية والسيارات، بينما تستورد منها الملح والفوسفات، وتقوم الشركات اليابانيَّة بعدد من المشروعات ولكن بشكل محدد للغاية. من هنا يُمكن القول أنَّ العلاقات الاقتصاديّة بين دول المغرب العربي واليابان كانت محدودة ودون المستوى المرجو منها بالمقارنة مع عدد من الدول الأفريقيّة لاسّيما ليبيريا وجنوب أفريقيّا[٣٤].

مع ذلك يوضح الجدول الآتي قيمة الصادرات والاستيرادات اليابانيَّة مع ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس للأعوام (١٩٧٠-١٩٧٣).

جدول(٣)

قيمة الصادرات والاستيرادات اليابانيَّة مع ليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس للأعوام(١٩٧٠-١٩٧٣)[٣٥] / مليون دولار

الدّولة	ليبيا		الجزائر		المغرب		موريتانيا		تونس	
العام	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات	الصادرات	الاستيرادات
١٩٧٠	٣١,٣٥١	٥,٢٨٨	٢٠,٢٠٩	٤,١٥٦	١١,٥٧٤	٠,٥٦٤	٠,٠٢٨	٩,١٧٠	٠,٠٥٠	٠,٠٢٨
١٩٧١	٤٣,١٤٨	٨,٧٨٩	٤١,٩٥٠	٠,٤٣١	١٢,٦٩٢	٠,٧٤٧	١,١٩٨	١٠,٥٩٢	٠,٧٤٧	٠,٠٨٤
١٩٧٢	٥٧,١٠٤	٤,٧٩٣	٢٣,٢٩٩	٠,٦٠٠	١٨,١٥٧	٥,٢٠١	٦,٠٣٠	١٦,٦٤١	٥,٢٠١	٠,١٠٢
١٩٧٣	١١٠,٠٨٩	٣٤,٩٧٩	٥٠,٨٠١	٥,٥٦٢	٢١,١٥٥	٣,٣١٠	٧,٥١١	٢٠,٨٦٢	٣,٣١٠	٠,٠٩٦

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

White Paper on International Trade Japan 1972, (Japan External Trade Organization 1973),pp.187-188;

من مُعطيات الجدول السابق يتضح أن العلاقات بين اليابان ودول المغرب العربي كانت دون مستوى الطموح، ونُلاحظ أن الميزان التجاري كان لصالح اليابان وبفارقٍ كبيرٍ مع تلك الدول ما عدا موريتانيا التي كان لصالحها لاسّيما في عامي(١٩٧٢ -١٩٧٣).

من جانبٍ آخر، أنعكس تطور العلاقات الاقتصاديّة بين اليابان والدول العربيَّة الأفريقيّة على الجانب السياسيّ بشكلٍ واضحٍ عن طريق التبادل الدبلوماسي ووجود عددٍ من المُلحقيات الاقتصاديّة في بعض السفارات، ويُبين الجدول أدنَاه تأريخ العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

جدول (٤)

العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والدول العربيَّة الأفريقيّة[٣٦]

ت	الدّولة	تاريخ إقامة العلاقات	تاريخ فتح السفارة بين الدولتين
١-	مصر	١٩٥٤/٤/٢	طوكيو ١٩٥٨/٢/٢ القاهرة ١٩٥٤/٩/١
٢-	السودان	١٩٥٦/١/٦	طوكيو ١٩٦١ الخرطوم ١٩٦١/٤/١٤
٣-	المغرب	١٩٥٦/٦/١٩	طوكيو ١٩٦٥/٩/٥ الرباط ١٩٦١/١٠/١
٤-	تونس	١٩٥٦/٦/٢٦	طوكيو تمثيل دبلوماسي غير مقيم تونس ١٩٦٤/٢/٥
٥-	ليبيا	١٩٥٧/٣/١	طوكيو ١٩٧١/٨/١٨ طرابلس ١٩٧٣/١/١
٦-	الجزائر	١٩٦٢/٧/٤	طوكيو ١٩٦٤/٦/٢٩ الجزائر ١٩٦٤/٢/١٤

المصدر: إحصاء التجارة بين اليابان وبلدان الشرق الأوسط، « مجلة العالم العربي واليابان»، مج١، العدد٣، نيسان ١٩٧٧، ص٦٠.

تأثرت اليابان بشكل مباشر عقب اندلاع الحرب(العربيَّة- الإسرائيلية الرابعة ٦ - ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٣)؛ إذ قرر وزراء خارجية (منظمة الدول العربيَّة المصدرة للنفط- أوابك (اعتماد شعار (**النفط سلاح في المعركة**) من خلال تخفيض الإنتاج العربي من النفط الخام بنسبة شهرية لا تقل عن ٥٪ ورفع أسعار النفط الخام بنسبة ٧٠٪ .

وعلى نحو عام أدَّت ملابسات أزمة النفط إلى إصابة ميزان المدفوعات الياباني بعجز بلغ نحو عشرة مليارات دولار، كما أثر ارتفاع أسعار النفط الخام

من ثلاثة دولارات إلى أكثَر من أحد عشر دولار للبرميل، في ارتفاع أسعار السلع الأُخرى وعلى سوق العرض والطلب بوجه عام[٣٧]، إذ ارتفعت أسعار البضائع في سوق الجملة بنسبةٍ كبيرةٍ جداً في اليابان وعددٍ من الدول الرأسمالية المتقدمة في نهاية عام ١٩٧٣ مقارنةً بالأعوام السابقة، وكما يظهر من الجدول رقم(٥).

جدول (٥)

المعدلات السنوية لارتفاع الأسعار في اليابان وعدد من الدول الرأسمالية للمدة (١٩٦٠ - ١٩٧٣)[٣٨]

الدّولة	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٢	كانون الثاني ١٩٧٣ كانون الأول١٩٧٣
اليابان	٥,٨	٩,٠	٢٤,٥
إيطاليا	٣,٩	٧,٥	٢١,٠
بريطانيّا	٤,١	٨,٧	١٧,٠
فرنسا	٤,٠	٦,٦	١٥,٠
الولايات المتحدة الأمّيركية	٢,٨	٥,١	١١,٥
كندا	٢,٧	٥,٦	١١,٣

المصدر: كُونيو ياناجيدا، لقد جاء الثعلب هذه المرّة حقاً: اليابان وأزمة النفط، ترجمة تاكاو ناتسومه، ط١، (بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩١)، ص٢٨-٢٩؛ محمد عجلان، البترول والعرب، (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص٢٣٧-٢٤٠؛ اليابان تواجه وضعاً اقتصادياً خطيراً، «جريدة الأهرام»، العدد ١٣٩٣ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣، ص٢.

المُلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن اليابان من أكثَر دول العالم تأثراً بأزمة النفط، ويُمكن وصفها بأنها أول صدمة حقيقية للاقتصاد الياباني بعد عام ١٩٥٢، إذ أُصيب المواطنون اليابانيون بالصدمة ولجأوا إلى تخزين احتياجاتهم

اليومية والضرورية من الغاز فَضلاً عن عددٍ من السلع[٣٩]. وخفضت الشركات والمصانع نسبة إنتاجها؛ توجساً من ارتفاع أسعار المواد الخام وأجور العمالة، وحرصت على زيادة المخزون السلعي وحجبه من التداول ما زاد الهوة بين العرض والطلب، في حين تعرض الناتج القوميّ الإجمالي الياباني وأغلب الدول الرأسمالية إلى انخفاضٍ حادٍّ، وكما يتضح من الجدول الآتي.

جدول (٦)

نسبة التغير في الناتج القوميّ الإجمالي لليابان وعدد من الدول الرأسمالية عامي (١٩٧٢-١٩٧٣)[٤٠].

الدّولة	اليابان	أميركا	ألمانيا الغربية	بريطانيّا	فرنسا	هولندا
١٩٧٢	٦,٥	٥,٩	٥,٣	٦,٣	٦,٥	٤,٢
١٩٧٣	١,٨	٢,١	٠,٤	٣,٤	٣,٩	٢,٠

المصدر: White Paper of Japan 1973-1974, " Annual Abstract of Official Reports and Statistics of the Japanese Government", (Japan, Cepres Inc., 1975),p189.

يظهر من الجدول (٦) أن اليابان جاءت بالمرتبة الثانية بعد ألمانيا الغربية في مدى تأثر إنتاجها القوميّ بأزمة النفط، ما أُدَّى إلى ارتفاع نسبة التضخم في اليابان حتى بلغ ٢٤٫٥٪ في نهاية عام ١٩٧٣ مقارنةً بالعام الذي سبقه[٤١].

حاولتْ اليابان تجاوز تلك الأزمة بأقل الخسائر، من خلال تكاتف العُمال والإدارة لتطبيق إجراءات التقشف بنجاح، لاسيما العمل للعودة إلى إتباع سياسة (الترشيد- جوريكا) التي أتبعتها عقب استقلالها مباشرةً، عن طريق ترشيد استهلاك النفط وحسن استخدامه، وتقليص عدد المصانع وإغلاق الأُخرى التي تعتمد بشكل كثيف على مصادر الطاقة، لاسيما الصناعات الثقيلة والكيمياوية، وإنتاج الخشب وعجينة الورق والمنسوجات والصُلب وبناء السَفن[٤٢].

ثالثاً: دور الدّولة في دعم الاقتصاديّ الياباني وامكانية استفادة الدول العربيَّة الأفريقيّة:

أثارت الإنجازات الاقتصاديّة الاستثنائية لليابان عقب استقلالها ونجاحها في تحقيق ما عُرف بـ(المعجزة الاقتصاديّة اليابانيَّة The Japanese Economic Miracle) جدلاً واسعاً، إذ جاءت النتائج على نحو مناقض لطبيعة أوضاع اليابان وجغرافيتها وصغر مساحتها، وكثافتها السُكانية العالية وشحة مواردها الأولية. وفي هذا السياق أسهَمَت عوامل عدة في أنجاح (السياسيَّة الاقتصاديّة (Economic Politics وإنضاج التجربة التنموية في اليابان، وبرغم تعدد الآراء حول ماهية وطبيعة تلك العوامل، إلا أن أكثَرها شيوعاً والأقرب إلى وجهة نظر اليابانيين هو دور الدّولة في دعم الاقتصاديّ.

وبهذا الصدد، تبنت اليابان منذ بداية تطورها النهج الاقتصاديّ الحر، في الوقت الذي تميزت فيه عن غيرها من الدول الرأسمالية في أسلوب وحجم تدخلها في تنظيم عملية النهوض الاقتصاديّ. ذلك أن الحكومات اليابانيَّة المُتعاقبة أدركتْ ضرورة السعي لبناء دولة قوية حديثة قادرة إلى الوقوف بمصاف الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا، فشرعتْ بوضع الأُسس الكفيلة بتحقيق ذلك، اعتماداً على (وزارة التجارة والصناعة الدّوليّة Ministry of International Trade and Industry) المعروفة اختصاراً بـ(MITI)، التي أُسست عام ١٩٤٩، بعد دمج وزارة التجارة والصناعة ووكالتي الفحم والتجارة الدّوليّة، وبرغم وزنها في الاقتصاديّ فأنها تميزت بقلة عدد موظفيها وميزانيتها المحدودة، ويبدو أن الحكومة اليابانيَّة اعتمدت عليها بُغية توجيه اقتصادها في المسار الصحيح أثناء الأعوام(١٩٥٢-١٩٧٣) وذلك عن طريق المؤسسات المرتبطة بها، وهيمنتها على أهمّ مفاصل الاقتصاديّ الياباني[٤٣].

استثمرت الوزارة ظروف (الحرب الباردة Cold War)، بتوجيه التنمية

الاقتصاديّة للصناعات المتوقع تمتعها بمركز تنافسي كبير على المستوى الدّوليّ، لاسيما الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصُلب وبناء السُفن والبتروكيمياويات، إذ استخدمت صلاحياتها لضمان حصول الشركات الخاصة في تلك الصناعات على تمويل كافٍ من خلال القروض المُيسرة. كما دعمت علاقات الحكومة بقطاع الأعمال وعززت وضع الشركات الكبيرة، وَسَرعت النمو الاقتصاديّ عن طريق فرض التعريفات الجمركية العالية على الواردات لحماية الشركات من المنافسة الأجنبية، وخفضت الضرائب على الشركات المحلية المنافسة لنظيراتها الأجنبية، وفرضت قيوداً نقديةً لمنع المستثمرين الأجانب من الاستيلاء على حصةٍ كبيرةٍ من القطاعات الاستراتيجية في السوق اليابانيَّة(٤٤).

من جانبٍ آخر شجَّعتْ الحكومة اليابانيَّة المصارف على تقديم القروض بفوائد مخفضةٍ للمؤسسات الناشئة، وخفضت رسوم استيراد الآلات الضرورية المصنعة في الخارج لتطور الشركات المحلية. كما قدمتْ معلومات وخدمات أُخرى للصناعات الواعدة، ودعمت الصناعات المحلية القادرة على منافسة الواردات الأجنبية، إذ كان عددٌ من الصناعات مثل السيارات أو الحاسبات الإلكترونية، وعدد من المنتجات الغذائية مثل اللحم والسُكر محظورة الاستيراد، إلا أنها تحررتْ تدريجياً من تلك القيود(٤٥).

شخصّتْ الحكومة اليابانيَّة مطلع عام ١٩٦١، مواطن الضعف التي وقفت حائلاً دون نموها الاقتصاديّ ويمكن إجمالها على النحو الاتي:

١- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصاديّة المختلفة لاسيما بين الزراعة والصناعة.

٢- عدم توازن ميزان المدفوعات للأعوام(١٩٥٢-١٩٦٠).

٣- الإهمال الفادح للمرافق العامة كالإسكان والمواصلات، فَضلاً عن الزيادة المطَّردة في عدد السكان وضعف المستوى الصحي.

٤- قلة الموارد الأولية واعتمادها على الواردات، وتعرض الصادرات التي تعوّل عليها الحكومة في تغطية العجز في الميزان التجاري إلى تقلبات عديدة أُدَّت إلى اختلاف ذلك الميزان(٤٦).

وفقاً لذلك سعتْ الحكومة اليابانيَّة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصاديّة، لاسيما التحكم في رؤوس الأمّوال المستخدمة في استيراد التكنولوجيا، واستحداث مصارف مُتعددة للتنمية مثل مصرف الاستيراد والتصدير ومصرف التنمية ومصرف تمويل الصناعات الصغيرة. إلى جانب ذلك أصدرت عام ١٩٦٣(قانون حماية الصناعات المحلية)، للإسهام في إنشاء مصانع سيارات مشتركة مع عدد من الدول الصناعية داخل الأراضي اليابانيَّة، أو الاندماج مع المصانع الخارجية، للتخفيف من منافسة الإنتاج المحلي، لاسيما بعد رفع قيود الاستيراد عن السيارات والإطارات والبتروكيمياويات عام ١٩٦٥ (٤٧).

ويبدو أن القانون حظي بدعم رجال الأعمال لرغبتهم في الحصول على المواد الأولية بأسرع وقت وأقل كلفة، فَضلاً عن ثقتهم بأن الحكومة سوف تتدخل بفرض قوانين وتشريعات تعالج ما ينجم من كساد اقتصادي، وهذا ما يؤكد مرونة سياسة اليابان الاقتصاديّة وقدرتها على التكيف مع الظروف والمتغيرات المحلية والدّوليّة(٤٨). وعلى هذا الأساس وصفت اليابان بـ(الدّولة التنموية) لأن من أهمّ أولوياتها تحقيق (التنمية الاقتصاديّة-Economic De velopment)، وأن معيار نجاح نموها هو تحقيق نسبة عالية من(الادخار Saving) و(الاستثمارInvestment)، بدَلاً من الاستهلاك والترف، مما جعل من الدّولة أكبر المستثمرين في الاقتصاديّ الوطنيّ، إذ بلغتْ مساهمتها في تكوين(رأس المال الثابت Fixed Capital) نحو٣٦٫٥٪ عام ١٩٧٣(٤٩).

مع ذلك يُعدّ النظام الاقتصاديّ الياباني رأسمالياً، يستند إلى المُلكية الخاصة

الهادفة إلى تحقيق الأرباح في الأسواق المحلية والعالمية ذات المُنافسة العالية، إلا أن الدّولة في اليابان توجه السوق بدرجة أكبر من الدول الرأسمالية الأُخرى. وبرغم كل المعوقات الاقتصاديّة التي واجهتها في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن البناء الأساس للاقتصاد المعتمد على الـ(مركنتيلية Mercan-tilism)[٥٠] بقي صامداً، لأن الحكومة رسمت الأهداف والخطوط العريضة وفقاً لـ(استراتيجية التنمية Development Strategy)، ثم وجهت المؤسسات والأفراد بأساليب مختلفة نحو تحقيق تلك الأهداف عن طريق وضع الضوابط والانظمة المتكاملة التي وصلت أحياناً إلى حد الصرامة بما يُحقق أفضل درجات التكامل الاقتصاديّ[٥١].

ووفقاً لتلك المُعطيات فإنَّ الحكومة اليابانيَّة اتخذت من سياسة(الترشيد Rationalization)[٥٢]، والمعروفة في اليابان بـ(جوريكا Gorika) وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصاديّ، بهدف تحسين الإنتاج عن طريق الاستثمار الأمّثل للتكنولوجيا والآلات وإعادة تنظيم أساليب الإدارة، وبذلك أصبَحَ الترشيد هدفاً اقتصاديا قومياً. ومع ذلك أبدت نقابات العمال في بعض الأحيان اعتراضاً على الترشيد لاعتقادها بأنهُ مجرد تسّويغ للتغطية على محاولة عدد من الشركات لفصل العمال، أو إجبارهم على العمل بشروط قاسية[٥٣].

ومن الأهمّية بمكان الإشارة هنا إلى دور(التخطيط الاقتصاديّ Eco-nomic Planning)، في تطور سياسة اليابان الاقتصاديّة، إذ أخذتْ(وكالة التخطيط الاقتصاديّ Economic Planning Agency) التي أسستْ عام ١٩٥٢، والمرتبطة مباشرةً بمكتب رئيس مجلس الوزراء على عاتقها تنفيذ الخُطط الاقتصاديّة، وذلك بعدما أيقنتْ الحكومة بقدرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصاديّة، مما أستوجب عدم التدخل في نشاطاته بدرجة كبيرة والاكتفاء بتوجيهه بالمسار الصحيح[٥٤]، وفي هذا الصدد أتسمتْ الخطط الاقتصاديّة اليابانيَّة بخصائص عدة أبرزها:

١- توجيه الدّولة للنشاطات الاقتصاديّة، وتمتعها بسلطة واسعة وفاعلة تمكنها من مراقبة عمل القطاعات الاقتصاديّة، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

٢- اتساع نطاق التخطيط ليكون شاملاً للقطاعين العام والخاص، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية إلى مستوى بحيث يُصبح محط ثقة المُستهلكين، والعمل في الوقت نفسه على تحقيق التوازن الاقتصاديّ بين مختلف القطاعات، ويتضح ذلك عن طريق الاطلاع على المعدل السنوي لنمو الناتج القوميّ الإجمالي.

٣- استمرارية التخطيط على نحو متواصل وأن لا يكون أمراً عارضاً نتيجة ظروف استثنائية ينتهي حال انتهائها.

٤- تحقيق المصالح الجماعية عن طريق التنسيق بين الإنتاجية ورفاهية المجتمع، وذلك لصعوبة التنبؤ بمقدار ما يمكن تحقيقه من نمو في الناتج القوميّ، لارتباطه وتأثره بعوامل داخلية وخارجية، قد لا تقع ضمن دائرة التوقعات عند وضع الخطة الاقتصاديّة، لذا يجري التأكيد في اليابان على أنَّ جميع الخُطط الاقتصاديّة تهدف إلى تحسين وضع المجتمع أولاً وآخراً[٥٥].

وفي هذا الصدد وضعتْ وكالة التخطيط الاقتصاديّ عدداً من الخُطط المتوسطة المدى خلال مدة البحث، ابتدأت من الأعوام (١٩٥٢-١٩٥٥)، وذلك بهدف إعادة إعمار البلاد بسبب الدمار الذي لحق بها جراء الحرب العالمية الثانية، ثم شرعتْ بوضع خطط خمسية للتنمية، ويوضح الجدول رقم(٧) تأريخ وضع الخُطة والمدة الزمنية المُفترضة ونسبة النمو الاقتصاديّ المتوقع والفعلي، فَضلاً عن أهدافها الرئيسة.

جدول (٧)

الخُطط الاقتصاديّة اليابانيَّة[٥٦]

تأريخ نشر الخُطة	المدة الزمنية المفترضة	نسبة النمو المتوقع	نسبة النمو الفعلي	الأهداف الرئيسة
كانون الأول ١٩٥٥	١٩٥٦-١٩٦٠	٥٪	٨,٥٪	تحديث وسائل الإنتاج وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتشجيع الادخار وتوفير العمل لامتصاص البطالة.
كانون الأول ١٩٥٧	١٩٥٨-١٩٦٢	٦,٥٪	١٠,١٪	تحقيق الحد الأعلى للنمو والتركيز على البُنى التحتية والصناعات الثقيلة وزيادة الصادرات.
كانون الأول ١٩٦٠	١٩٦١-١٩٦٥	٧,٢٪	١٠,٩٪	مضاعفة الدخل القوميّ خلال عشر أعوام وزيادة الإنفاق على القطاع العلمي والتكنولوجي وتحقيق الاستقرار الاجتماعيّ والتأكيد على الاستثمار البشري.
كانون الثاني ١٩٦٤	١٩٦٤-١٩٦٨	٨,١٪	١٠,٨٪	مواجهة المستجدات التي نجمتْ عن تضاؤل فرص العمل ومعالجة الاختلالات التي رافقت مرحلة النمو الاقتصاديّ السريع لاسيما ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

تأريخ نشر الخُطة	المدة الزمنية المفترضة	نسبة النمو المتوقع	نسبة النمو الفعلي	الأهداف الرئيسة
آذار ١٩٦٧	١٩٦٧- ١٩٧١	٨,٢٪	١٠,٩٪	تطوير الاقتصاديّ بخطى ثابتة وتحسين الإنتاج والعناية بالسكن والصحة.
نيسان ١٩٧٠	١٩٧٠- ١٩٧٥	١٠,٦٪	٦,٠٪	تحقيق الرفاه على مستوى المجتمع وتنمية التعاون الدّوليّ والحد من تلوث البيئة إلى حوالي نصف ما هو عليه .

المصدر سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانيَّة في التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٦٩؛ خزعل الجاسم، التطور الاقتصاديّ في اليابان. قصة النجاح المتميز في التأريخ الحديث، «جريدة القادسية»، بغداد، العدد٢٨٢٢ في ٦آذار ١٩٨٩، ص٤؛

Robert C. Hsu, The Mit Encyclopedia of the Japanese Economy, 2nd.ed., (London, The Massachusetts Institute of Technology, 1999), pp.21-22.

المُلاحظ من الجدول أعلاه أن الخُطط الاقتصاديّة لم تستمر أكثَر من ثلاث أعوام، نتيجة عدد من الإشكالات الفنية المتعلقة بإجراءات صياغة الخُطة. فعلى سبيل المثال أن النمو الاقتصاديّ تخطى الأهداف المتوقعة وبمستويات عالية، وأن ذلك النوع من الخلل جعل أهداف الخُطة ضئيلة الفائدة، مما أقتضى إجراء تعديلات عليها بصورة مستمرة، وركز دور الخُطط على تحديد مسارات الاقتصاديّ الياباني. ومن الجدير بالذكر أن الخُطة الخمسية الأخيرة بين عامي(١٩٧٠-١٩٧٥)، لم

تحقق نسبة النمو المتوقع وبفارقٍ كبير، إذ يعزى ذلك إلى أسباب عدة أبرزها:

١- التغير الذي طرأ على النظام الاقتصاديّ للمجتمع الدّوليّ، والمُتمثل في عدم استقرار الاقتصاديّ نتيجة أزمتي النقد الدّوليّ عام ١٩٧١ والنفط عام١٩٧٣.

٢- التحول في طبيعة الاقتصاديّ المحلي نتيجة اعتماده على الصناعة بدرجة كبيرة، إذ مثّل ذلك عاملاً سلبياً لارتباطه الوثيق بالأوضاع الدّوليّة، فَضلاً عن المشاكل الداخلية التي رافقت ذلك من خلال تلوث البيئة وانحسار الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأُخرى.

٣- التطور في توجهات الشعب الياباني نفسه، إذ أُدَّى ارتفاع دخل الفرد إلى البحث عن الاستقرار والرفاه وتحقيق الضمان الاجتماعيّ، وتوفير أكبر قدر من الأمّن ضد الكوارث الطبيعية، وإزاء ذلك أعادت الحكومة اليابانيَّة النظر في الاوضاع الاقتصاديّة العامة في مثل تلك الظروف(٥٧).

ووفقاً لتلك المُعطيات وضعتْ وكالة التخطيط الاقتصاديّ مع وزارات التجارة والصناعة الدّوليّة والمالية والخارجية والزراعة، فَضلاً عن مندوبين من القطاع الخاص، خُطة اقتصادِيَّة في نهاية عام ١٩٧٣ تمخض عنها ما يلي:

أ- اتخاذ الإجراءات الفاعلة بما ينسجم مع مكانة اليابان في العالم وتحقيق توازنٍ اقتصاديٍّ داخلياً وخارجياً.

ب- إعادة النظر في سياسة الدّولة إزاء القطاع الصناعي الذي يُعدّ الأفضل دائماً وفق وجهة نظرها، والتركيز على دعم رفاه المجتمع وتنمية التعاون الدّوليّ. ولتحقيق ذلك شرعتْ بالاهتمام بتطوير الزراعة لتتمتع المناطق الريفية بالرفاه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع المشروعات اليابانيَّة الهادفة إلى استثمار الموارد الطبيعية في الخارج، على أنَّ توافق الدول المعنية بذلك.

ج- على الحكومة معالجة الاحتياجات المالية المتزايدة، ما يُحتم عليها زيادة

الضرائب والتأمينات الاجتماعيّة، وضمان توزيع عادل للموارد بين القطاعين العام والخاص، ووضع دراسة شاملة لدعم ميزانية الحكومات المحلية.

د- ضرورة العمل على منع التضخُم، لاسيما بعد ارتفاع الأسعار نتيجة التقلبات الاقتصاديّة الدّوليّة، فَضلاً عن المحافظة على توازن إجمالي الطلب، ووضع سياسة شاملة لإجراءات الاستيراد والتصدير، والمنافسة الدّوليّة وتطوير القطعات ذات الإنتاجية الضعيفة[٥٨].

يظهر مما تقدم أنَّ السلام والتعاون الدّوليّ أضحيا أحدى مرتكزات القاعدة الاستراتيجية اليابانيَّة الرامية بشكلٍ عامٍّ إلى تحقيق (أمنها الشامل)، من خلال ضمان مصالحها الاقتصاديّة على المدى القريب، وبما يحقق في المدى البعيد مقومات أمنها القوميّ الاقتصاديّ، وهذا ما سيضمن الحفاظ على معدلٍ ثابتٍ من النمو وتنمية مصالحها الاقتصاديّة في معظم أسواق العالم، ما يُحتم عليها انتهاج سياسةٍ دبلوماسيةٍ خارجيةٍ محايدةٍ وسليمة، وذلك ما انطبق على علاقتها الاقتصاديّة مع الدول العربيَّة الأفريقيّة .

الخاتمة:

يتضح في هذا البحث الموجز عن العلاقات الاقتصاديّة بين الدول العربيَّة الأفريقيّة واليابان أنها لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب من حيث القوة والتطور، ويُعزى ذلك إلى قلَّة الاتصال بين تلك الدول واليابان حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين. برغم ذلك فإن هذا التأخير لا يمنع من القول بأن التعاون الاقتصاديّ بين الجانبين أخذ بالتنامي في مجالات مختلفة ومتعددة، مثل التدريب الفني وتقديم الخبرة في حقل البتروكيمياويات والصُلب والنسيج والصيد وبناء السفَن، فَضلاً عن اتفاقيات البيع المباشر للنفط والغاز، ومشاركة المؤسسات الاقتصاديّة اليابانيَّة في تنفيذ مشروعات التنمية.

وعلى نحو عام يمكن القول: أن العوامل التي تدفع اليابان للتحرك حيال الدول العربيَّة الأفريقيّة، تمتاز بأنها ذات طبيعة اقتصادِيَّة بالدرجة الأولى والأساس، وذلك للأهمّية الحيوية التي تشغلها هذهِ المنطقة بالنسبة لليابان، كما وإنها تمثّل سوقاً استهلاكيةً واسعةً لتصريف منتجاتها، فَضلاً عن أهمّية الممرات المائية الموجودة فيها بالنسبة للتجارة اليابانيَّة، ليس مع دول المنطقة فحسب؛ بل مع باقي دول العالم. مع ذلك إن سياسة اليابان الاقتصاديّة حيال الدول العربيَّة غير النفطية محدودة ومقتصرة على إقامة عدد من المشروعات الصغيرة، دون أن تساهم بشكل جاد في تطوير وتنمية تلك الدول الأمّر الذي يعني إخفاقاً (جزئياً) في سياستها الاقتصاديّة في مدة البحث، على العكس من علاقتها مع الدول العربيَّة النفطية إلى تطورت علاقتها معها بوتائر متسارعة.

كما نستنتج من هذا البحث، إذا كانتْ اليابان قد تميزتْ بالتفوق التكنولوجي مقارنةً بدول العالم، وتجربتها الفريدة في مجال تكيفها وفقاً لبنيتها الاجتماعيّة، فعلى الدول العربيَّة توثيق التعاون معها في مجال العلم والتكنولوجيا، ليس عن طريق الاستمرار في استيراد التكنولوجيا فحسب؛ وإنما تطويرها وفقاً

لبيئتهم الاجتماعيّة، عن طريق توسيع التعاون مع المؤسسات اليابانيَّة وإقامة مراكز التدريب المهني، والاستعانة بخبراتهم فيما يتعلق بتدريب العاملين العرب. ويبدو أن وجود المصالح المشتركة بين الجانبين، يفرض على اليابان أن تنظر لمسألة التعامل الدّوليّ مع الدول العربيَّة الأفريقيّة بمنظار مختلف، يتفق مع حقيقةٍ هي: أن هذا التعامل ينبغي أن يكون مبنياً على أُسس متكافئة بحق، لكي تكون العلاقات الاقتصاديّة بين الطرفين مِثَالاً ناجحاً ومميزاً للعلاقات القائمة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة.

ومن أجل استفادة الدول العربيَّة الأفريقيّة من التجربة اليابانيَّة في مجال التطور الاقتصاديّة، نلاحظ ان تبني اليابان النظام الاقتصاديّ الحر أو اعتماد المنهج الرأسمالي في إدارة الاقتصاديّ لم يكن كافياً للإسراع في إنجاز تجربة تنموية ناجحة، إذ لوحظ أنَّ الدَّور الحكومي الإيجابي يُعدّ شرطاً أساساً في مُستهل إي تجربة تنموية، لاسيما بعد وضع استراتيجية اعتمدت على وزارة التجارة والصناعة الدّوليّة ووكالة التخطيط الاقتصاديّ في توجيه الاقتصاديّ الوطنيّ نحو الاستثمارات المباشرة في القطاعات التنموية وتهيئتها لتحويلها إلى القطاع الخاص لإدارتها، وكذلك دعم القطاع الخاص عن طريق القروض الميسرة وغيرها من وسائل التدخل. والمُلاحظ أيضاً أن سياسة اليابان الاقتصاديّة اتسمت بـ (الديناميكية Dynamic)، حتى غّدتْ من أبرز سمات التطور الاقتصاديّ، فلم تقف سياستها عند مبادئ مركزية روتينية جامدة، بل اعتمدت أساليب مرنة لمعالجة المشكلات، ولعل ما أكد نجاح ذلك هو تغيير خططها الاقتصاديّة باستمرار نتيجة التغيرات التي تطرأ على الساحة الدّوليّة، لذلك فعلى الدول العربيَّة الأفريقيّة الافادة من التجربة اليابانيَّة في التنمية الاقتصاديّة، لاسيما ان التنمية في المجال الاقتصاديّ تنعكس ايجاباً على المجالين السياسيّ والاجتماعيّ.

الهوامش

١- احمد يوسف القرعي، مصر واليابان .. وتجربة بناء الدّولة الحديثة، « مجلة السياسة الدّوليّة «، القاهرة، العدد ٨٨، نيسان ١٩٨٧، ص١٥٧.

في هذا الصدد وضع الباحث مسعود ظاهر دراسة مقارنة بين النهضة المصرية واليابانيَّة في القرن التاسع عشر، مبيناً فيها أوجه التشابه والاختلاف بين نتائج النهضتين. يُنظر:

ظاهر، مسعود، اليابان بعيون عربية ١٩٠٤-٢٠٠٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٩-٣٠٤.

٢- نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج. استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط١،(بيروت، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٩٤-٩٥.

٣- ماجدة علي صالح، العلاقات المصرية اليابانيَّة، بحث في كتاب: العلاقات المصرية الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠)، ص١٦٠-١٦١.

٤- هيروشي شيوجيري، العلاقات اليابانيَّة المصرية، « مجلة السياسة الدّوليّة «، العدد ١٠١، تموز ١٩٩٠، ص١٤٥.

٥- القرعي، المصدر السابق، ص ١٥٨.

6- Sohei Nakayama, The Middle East & Japan, " Di-

gest of Japanese Industry & Technology ", No. 128, (Tokyo, 1978),p9.

٧- اليابان: نظرة إلى المستقبل، (بغداد، وكالة الأنباء العراقية، ١٩٧٦)، ص٨٧-٩٠؛ صالح، المصدر السابق، ص١٦١-١٦٢.

٨- من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ص١٦٣-١٦٤.

٩- «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، بغداد، العدد ٢٧٣، ١٠ آذار ١٩٥٨، ص٦.

١٠- مصر تستورد أنابيب النفط من اليابان، «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، العدد ٢٤١، ٢١ أيلول ١٩٥٧، ص٦.

١١- «مجلة الأهرام الاقتصاديّ»، القاهرة، العدد ٣٦٨، ١٥ كانون الأول ١٩٧٠، ص٤٩.

١٢- الجمهورية العربيَّة تعمل على تدعيم اقتصادياتها مع اليابان، «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، العدد ٣٩٧، ٨ تشرين الأول ١٩٦٠، ص١.

١٣- الجمهورية العربيَّة تعمل على تدعيم اقتصادياتها مع اليابان، «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، العدد ٣٩٧، ٨ تشرين الأول ١٩٦٠، ص١٢.

14- Nakayama., Op.Cit., p.11.

١٥- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

The Far East and Australasia 1971, 3rd . ed., (London, Europa Publications Limited, 1971),p.799;White Paper on International Trade Japan 1973, (Japanese External Trade Organization, 1974),p.212.

16- Statistical Survey of Japan's Economy, Econom-

ic Affairs Bureau, Ministry of Foreign Affairs, Japan, 1974,p.43.

17- White Paper on International Trade Japan 1973, pp. 212- 213 .

18- Ibid., 1972, p.180.

١٩- ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكُبرى والوطن العربي- دراسة مستقبلية، ط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ١٩٨٧)، ص١٨٨.

٢٠- **صندوق التعاون الاقتصاديّ لمار وراء البحار**: أُسسَ في آذار ١٩٦١، الغرض منه توفير المعونة المالية التي تهدف إلى التنمية الصناعية والاستقرار الاقتصاديّ للدول النامية، وتقوم الحكومة اليابانيَّة بتمويل كل احتياجاتها، وقد بدأ نشاطه بتقديم القروض للشركات اليابانيَّة لتمويل الاستثمارات الخارجية، فَضلاً عن تقديم القروض للحكومات الأجنبية لاسيما التي لها علاقات اقتصادِيَّة مع اليابان. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.,6, (Tokyo, Ko-dansha, Ltd., 1983),p136.

٢١- محمد عبد الغني سعودي، الوجود الاقتصاديّ الياباني في أفريقيّا، «مجلة السياسة الدّوليّة»، العدد ٣١، كانون الثاني ١٩٧٣، ص١٣٧-١٣٨.

٢٢- أنس مصطفى كامل، الاقتصاديّ الياباني والمنطقة العربيَّة، «مجلة قضايا عربية»، بيروت، العدد ٣، السنة الثامنة، آذار ١٩٨١، ص ٧٨-٧٩.

23- White Paper on International Trade Japan 1973, p.223.

٢٤- أعمال مؤتمر الاقتصاديّين العرب الثاني في بغداد ٣-٨ آذار ١٩٦٩، (بغداد،

مطبعة الحكومة، ١٩٦٩)، ص١٨١.

٥٢- «جريدة النهار»، بيروت، العدد ٩٦٠١ في ٢٣ آذار ١٩٦٧، ص٣.

٦٢- «نشرة شؤون النفط»، بغداد، العدد ٤٦، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦، ص٢٢.

٢٧- حناش عزيز، العلاقات اليابانيَّة – الجزائرية، (بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقيّة، ١٩٨٥)، ص١٥-١٦.

٢٨- صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانيَّة تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص ٤٧٨-٤٧٩.

٢٩- علي أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربيَّة ١٩٧٢-١٩٨٧، (الكويت، منظمة الأقطار العربيَّة المُصدّرة للبترول، ١٩٨٧)، ٢١٢-٢١٣.

٣٠- عزيز، المصدر السابق، ص١٧.

31- White Paper on International Trade Japan 1973, p. 222.

٣٢- ف. طه، العلاقات الثنائية بين الأقطار العربيَّة شمال غرب أفريقيّا واليابان، «مجلة قضايا عربية»، العدد ٦، السنة الثامنة، حزيران ١٩٨١، ص ٤٦-٤٧.

٣٣- محمد، المصدر السابق، ص٤٨١-٤٨٢.

٣٤- طه، المصدر السابق، ص ٤٠.

٣٥- الجدول من عمل الباحث اعتماداً على:

White Paper on International Trade Japan 1972, (Japan External Trade Organization 1973),pp.187-188;

٣٦- إحصاء التجارة بين اليابان وبلدان الشرق الأوسط، « مجلة العالم العربي

والياباني»، مج١، العدد٣، نيسان ١٩٧٧، ص٦٠.

٣٧- صلاح، المصدر السابق، ص ٥٨٧-٥٨٩.

٣٨- كُونيو ياناجيدا، لقد جاء الثعلب هذه المرّة حقاً: اليابان وأزمة النفط، ترجمة تاكاو ناتسومه، ط١، (بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩١)، ص٢٨-٢٩؛ محمد عجلان، البترول والعرب، (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص٢٣٧-٢٤٠؛ اليابان تواجه وضعاً اقتصادياً خطيراً، «جريدة الأهرام»، العدد ١٣٩٣ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣، ص٢.

٣٩- اليابان. المعجزة الآسيوية في مهب الريح، «مجلة الأهرام الاقتصاديّ»، العدد ٤٧٧، ١ تموز ١٩٧٥، ص٢٦.

40- White Paper of Japan 1973-1974, " Annual Abstract of Official Reports and Statistics of the Japanese Government", (Japan, Cepres Inc., 1975),p189.

٤١- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصاديّة في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص ٢٣٩؛ تاكافوسا ناكأمورا وبرنارد ر.ج. وجريس،، التنمية الاقتصاديّة في اليابان الحديثة، ترجمة صلاح عبد المجيد العربي، (طوكيو، وزارة الخارجية اليابانيَّة، ١٩٨٥)، ٧٥-٧٦.

42- Yuji Hosoya, Review on Economic Relations between Japan and Middle East in 1974, "Digest of Japanese Industry", No. 115, (July 1977), pp.20-21;Reischauer., Japan the Story, pp.270-274.

٤٣- يفلين دوريّل- فير، الاقتصاديّ الياباني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، (دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠)، ص٣٤.

44- Masaaki Takane, Economic Growth and the "End of Ideology" in Japan, "Asian Survey", Vol.5, No.6, (University of California Press, June 1965), pp.295-297.

٤٥- عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١)، ص١٩١

٤٦- محمد فؤاد إبراهيم، مدى قوة الاقتصاديّ الياباني، «مجلة الأهرام الاقتصاديّ»، القاهرة، العدد ١٤٨، ١٥ تشرين الأول ١٩٦١، ص١٤.

٤٧- تاكافوسا ناكأمورا وبرنارد ر.ج. جريس، التنمية الاقتصاديّة في اليابان الحديثة، ترجمة صلاح عبد المجيد العربي، (طوكيو، وزارة الخارجية اليابانيَّة، ١٩٨٥)، ص٧٥-٧٦.

٤٨- عبد الأمّير رحيمه العبود، اليابان تجربة التطور-الواقع الراهن- العلاقات مع الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥)، ص٢١-٢٢.

٤٩- محمد السيد سعيد، النظام الاقتصاديّ: حول خصوصية الرأسمالية في اليابان، «مجلة السياسة الدّوليّة»، العدد٨٨، القاهرة، نيسان ١٩٨٧، ص٩٤ .

٥٠- **المركنتيلية**: مذهب اقتصادي سادَ أوربا منذ القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، ويُعد الاقتصاديّ الاسكتلندي (آدم سمث Adam Smith ١٧٢٣-١٧٩٠) أول دعاته، إثر اكتشاف مناجم الذهب والفضة. ويرى ضرورة سيطرة الدّولة على الثروات المعدنية الأساسية والثمينة بما يضمن لها تأمين الفوائض المالية الضرورية لتمويل سياستها العامة. يُنظر:

أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسيَّة والدستورية والدّوليّة، (بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠٤)، ص٣٢٩.

٥١- عبد الله بن جمعان الغامدي، الاقتصاديّ السياسيّ للتنمية في اليابان. دراسة في تحليل أسباب النهضة، «المجلة العلميَّة»، جامعة أسيوط، العدد٤٣، أيلول ٢٠٠٧، ص١٢٣.

٥٢- **الترشيد**: وردت الكلمة أول مرة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي مشتقة من الكلمة الألمانية(Rationalisierung)، ويُقصد بها التنظيم العلمي للإنتاج عن طريق استخدام الطُرق الفنية والتنظيمية التي تؤدي إلى زيادته والتقليل من التلف الصناعي. يُنظر: سعيفان، المصدر السابق، ص ٤٣.

٥٣- جواد هاشم وعثمان زيد، العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية، (بغداد، مطابع دار الثورة، ١٩٧٦)، ص١٠٠.

٥٤- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصاديّة في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨)، ص٢١١-٢١٢.

٥٥- عبد الحميد محمود القاضي، مُقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصاديّ، (الإسكندرية، دار الجامعة العربيَّة، ١٩٧٥)، ص٢٩٦.

٥٦- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانيَّة في التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٦٩؛ خزعل الجاسم، التطور الاقتصاديّ في اليابان. قصة النجاح المتميز في التأريخ الحديث، «جريدة القادسية»، بغداد، العدد٢٨٢٢ في ٦آذار ١٩٨٩، ص٤؛

Robert C. Hsu, The Mit Encyclopedia of the Japanese Economy, 2nd.ed., (London, The Massachusetts Institute of Technology, 1999), pp.21-22.

57- R. Z. Alber, Planning, Growth and Competition in the Japanese Economy, "Asian Survey", Vol.11, No.12,

(December 1963), p.596.

٥٨- خزعل مهدي الجاسم، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصاديّة، « مجلة النفط والتنمية »، العدد٢، السنة الخامسة عشرة، بغداد، آذار- نيسان ١٩٩٠، ص ٦٣-٦٤.

المصادر والمراجع

١- إحصاء التجارة بين اليابان وبلدان الشرق الأوسط، « مجلة العالم العربي واليابان»، مج١، العدد٣، نيسان ١٩٧٧.

٢- أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسيَّة والدستورية والدّوليّة، (بيروت، مكتبة لبنان، ٢٠٠٤).

٣- احمد يوسف القرعي، مصر واليابان .. وتجربة بناء الدّولة الحديثة، « مجلة السياسة الدّوليّة «، القاهرة، العدد ٨٨، نيسان ١٩٨٧.

٤- أعمال مؤتمر الاقتصاديّين العرب الثاني في بغداد ٣-٨ آذار ١٩٦٩، (بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٦٩).

٥- أنس مصطفى كامل، الاقتصاديّ الياباني والمنطقة العربيَّة، « مجلة قضايا عربية «، بيروت، العدد ٣، السنة الثامنة، آذار ١٩٨١.

٦- تاكافوسا ناكامورا وبرنارد ر.ج. جريس، التنمية الاقتصاديّة في اليابان الحديثة، ترجمة صلاح عبد المجيد العربي، (طوكيو، وزارة الخارجية اليابانيَّة، ١٩٨٥).

٧- تاكافوسا ناكامورا وبرنارد ر.ج. وجريس،، التنمية الاقتصاديّة في اليابان الحديثة، ترجمة صلاح عبد المجيد العربي، (طوكيو، وزارة الخارجية اليابانيَّة، ١٩٨٥).

٨- جريدة النهار، بيروت، العدد ٩٦٠١ في ٢٣ آذار ١٩٦٧.

٩- الجمهورية العربيَّة تعمل على تدعيم اقتصادياتها مع اليابان، «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، العدد ٣٩٧، ٨ تشرين الأول ١٩٦٠.

١٠- الجمهورية العربيَّة تعمل على تدعيم اقتصادياتها مع اليابان، «مجلة الأسواق التّجارِيَّة»، العدد ٣٩٧، ٨ تشرين الأول ١٩٦٠.

١١- جواد هاشم وعثمان زيد، العلم والتكنولوجيا والتنمية الصناعية، (بغداد، مطابع دار الثورة، ١٩٧٦).

١٢- حناش عزيز، العلاقات اليابانيَّة ـ الجزائرية، (بغداد، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقيّة، ١٩٨٥).

١٣- خزعل الجاسم، التطور الاقتصاديّ في اليابان. قصة النجاح المتميز في التأريخ الحديث، «جريدة القادسية»، بغداد، العدد٢٨٢٢ في ٦آذار ١٩٨٩

١٤- خزعل مهدي الجاسم، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصاديّة، «مجلة النفط والتنمية»، العدد٢، السنة الخامسة عشرة، بغداد، آذار- نيسان ١٩٩٠.

١٥- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانيَّة في التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

١٦- صلاح حسن محمد، السياسة الخارجية اليابانيَّة تجاه الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسيَّة، جامعة بغداد، ١٩٨٢.

١٧- ظاهر، مسعود، اليابان بعيون عربية ١٩٠٤-٢٠٠٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ٢٠٠٥).

١٨- عبد الأمّير رحيمه العبود، اليابان تجربة التطور ـ الواقع الراهن ـ العلاقات مع الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم، (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٥).

١٩- عبد الحميد محمود القاضي، مُقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصاديّ، (الإسكندرية، دار الجامعة العربيَّة، ١٩٧٥).

٢٠- عبد الله بن جمعان الغامدي، الاقتصاديّ السياسيّ للتنمية في اليابان. دراسة في تحليل أسباب النهضة، « المجلة العلميَّة »، جامعة أسيوط، العدد٤٣، أيلول ٢٠٠٧.

٢١- عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الأقصى، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١).

٢٢- علي أحمد عتيقة، النفط والمصالح العربيَّة ١٩٧٢-١٩٨٧، (الكويت، منظمة الأقطار العربيَّة المُصدّرة للبترول، ١٩٨٧).

٣٢- ف. طه، العلاقات الثنائية بين الأقطار العربيَّة شمال غرب أفريقيّا واليابان، « مجلة قضايا عربية »، العدد ٦، السنة الثامنة، حزيران ١٩٨١.

٢٤- كُونيو ياناجيدا، لقد جاء الثعلب هذه المرّة حقاً: اليابان وأزمة النفط، ترجمة تاكاو ناتسومه، ط١، (بيروت، مؤسسة نوفل، ١٩٩١).

٢٥- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصاديّة في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨).

٢٦- كينئيتشي أونو، التنمية الاقتصاديّة في اليابان. الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٨).

٢٧- ماجدة علي صالح، العلاقات المصرية اليابانيَّة، بحث في كتاب: العلاقات المصرية الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٠).

٢٨- مجلة الأسواق التّجارِيَّة »، بغداد، العدد ٢٧٣، ١٠ آذار ١٩٥٨.

٢٩- مجلة الأهرام الاقتصاديّ »، القاهرة، العدد ٣٦٨، ١٥ كانون الأول ١٩٧٠.

٣٠- محمد السيد سعيد، النظام الاقتصاديّ: حول خصوصية الرأسمالية في اليابان،» مجلة السياسة الدّوليّة»، العدد٨٨، القاهرة، نيسان ١٩٨٧.

٣١- محمد عبد الغني سعودي، الوجود الاقتصاديّ الياباني في أفريقيّا، « مجلة السياسة الدّوليّة «، العدد ٣١، كانون الثاني ١٩٧٣.

٣٢- محمد عجلان، البترول والعرب، (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤).

٣٣- محمد فؤاد إبراهيم، مدى قوة الاقتصاديّ الياباني، «مجلة الأهرام الاقتصاديّ «، القاهرة، العدد ١٤٨، ١٥ تشرين الأول ١٩٦١.

٣٤- مصر تستورد أنابيب النفط من اليابان، « مجلة الأسواق التّجارِيَّة «، العدد ٢٤١، ٢١ أيلول ١٩٥٧.

٣٥- من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨).

٣٦- ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكُبرى والوطن العربي- دراسة مستقبلية، ط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، ١٩٨٧).

٣٧- نشرة شؤون النفط «، بغداد، العدد ٤٦، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦.

٣٨- نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج. استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، ط١،(بيروت، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).

٣٩- هيروشي شيوجيري، العلاقات اليابانيَّة المصرية، « مجلة السياسة الدّوليّة «، العدد ١٠١، تموز ١٩٩٠.

٤٠- اليابان تواجه وضعاً اقتصادياً خطيراً، «جريدة الأهرام»، العدد ١٣٩٣ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٣، ص٢

٤١- اليابان. المعجزة الآسيوية في مهب الريح، «مجلة الأهرام الاقتصاديّ»، العدد ٤٧٧، ١ تموز ١٩٧٥.

٤٢- اليابان: نظرة إلى المستقبل، (بغداد، وكالة الأنباء العراقية، ١٩٧٦).

٤٣- يفلين دوريل- فير، الاقتصاديّ الياباني، ترجمة صباح ممدوح كعدان،(دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠).

44- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.,6, (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983).

45- Masaaki Takane, Economic Growth and the "End of Ideology" in Japan, "Asian Survey", Vol.5, No.6, (University of California Press, June 1965).

46- R. Z. Alber, Planning, Growth and Competition in the Japanese Economy, "Asian Survey", Vol.11, No.12, (December 1963).

47- Robert C. Hsu, The Mit Encyclopedia of the Japanese Economy, 2nd.ed., (London, The Massachusetts Institute of Technology, 1999).

48- Sohei Nakayama, The Middle East & Japan, "Digest of Japanese Industry & Technology ", No. 128, (Tokyo, 1978).

49- Statistical Survey of Japan's Economy, Economic Affairs Bureau, Ministry of Foreign Affairs, Japan, 1974.

50- The Far East and Australasia 1971, 3rd . ed., (London, Europa Publications Limited, 1971)

51- White Paper of Japan 1973-1974, " Annual Abstract

of Official Reports and Statistics of the Japanese Government", (Japan, Cepres Inc., 1975).

52- White Paper on International Trade Japan 1973.

53- White Paper on International Trade Japan 1972, (Japan External Trade Organization 1973)

54- White Paper on International Trade Japan 1973, (Japanese External Trade Organization, 1974).

55- White Paper on International Trade Japan 1973.

56- White Paper on International Trade Japan 1973.

57- Yuji Hosoya, Review on Economic Relations between Japan and Middle East in 1974, "Digest of Japanese Industry", No. 115, (July 1977), pp.20-21;Reischauer., Japan the Story